مقدمة

بقلم عبد الرؤوف بن عبد الرحمن حجي

ستون سنة خلت منذ أن لفظ المرحوم سعيد حجي نفسه الأخير ليلتحق بجوار ربه وعمره لا يتجاوز ثلاثين سنة قضى أكبر شطر منها في الذود عن مقومات البلاد والكفاح من أجل تحريرها من قيود الاستعمار الغاشم الذي كانت الأمة المغربية تئن من براثينه بعد أن فرض عليها نظام الحماية في بداية العقد الثاني من القرن العشرين.

وقد شاءت الأقدار أن لم يتيسر للمحتفى بذكراه اليوم أن يعيش في بلد حر من أغلال الاستعمار إلا أياما معدودة وذلك من تاريخ ميلاده في ثاني مارس 1912 إلى 30 منه حيث حلت بالمغرب أكبر فاجعة عرفها عبر ماضيه الحافل بالبطولات، ألا وهى الإعلان عن عقد الحماية الذي فقد المغرب من خلاله حرية المصير.

فليس من الغريب إذن أن تنشأ معه وهو ما زال في نعومة أظفاره غريزة حب الوطن إذ وطد العزم منذ عهد الطفولة أن يهب حياته للدفاع عن حرية بلاده، فكان يجهر بها في كل آونة وحين وينادي بالتضحية من أجلها بكل ما رزقه الله من قوة في الإيمان وثبات في العزيمة؛ ومما لا ريب فيه أن المناخ الأسروي الذي تربى في أحضانه نمى فيه وعيا مبكرا بضرورة العمل على استرجاع سيادة البلاد وتحريرها من الوجود الأجنبي، والذي كان يزيد في حماسه أنه كان يرى في جده الأول أبي العباس أحمد حجي خير قدوة له في الحياة، وكان يزور ضريحه بين الفينة والفينة، ويطلع على مواقفه المشهودة في الجهاد، مؤمنا أن الطريق الذي خطه الخلف لا بد أن يسلكه السلف؛ فإذا كان الفضل يرجع لهذا البطل المجاهد في تحرير مدينة المهدية من الاحتلال الاسباني في أواخر القرن

الميلادي السابع عشر وتسليمه مفتاح المدينة للمولى إسماعيل الذي أنعم عليه بظهير التوقير والاحترام، فإن على الجيل الحاضر أن يحذو حذو أسلافه الميامين ويكافح بدوره لاسترجاع كرامته المظلومة وسيادته المكلومة.

وزاد في اتقاد وعيه الوطني ما كان يتلقاه من أحاديث كانت تروج حوله في بيت والده المرحوم السيد أحمد بن عبد الله بن الحارثي حجي، حيث كان يقصده وجهاء العدوتين من مشايخ وأهل الفكر؛ وكان رغم صغر سنه يحضر مجالسهم ويصغى بكامل الاهتمام إلى تعاليقهم وتبادل الآراء بينهم واستنكارهم لمعاهدة الحماية التي خولت للدولة الحامية حق التصرف في كل جزء من أجزاء التراب المغربي رأته صالحا للمحافظة على النظام وسلامة المعاملات التجارية التي وضعتها السلطة الدخيلة تحت حمايتها لصالح جيوش المعمرين القادمين من فرنسا. ويكفي أن نذكر من بين هؤلاء المشايخ القائد عبد الله بنسعيد وأحمد الجريري وأحمد الصابونجي وأبي بكر زنيبر ومولاي أحمد البلغيثي والشيخ أبي شعيب الدكالي لنأخذ فكرة عن مستوى المجالس التي كان سعيد حجي يلازمها وهو ما زال في عنفوان شبابه، مما جعل هؤلاء العلماء يعدونه من بينهم ويسمونه « شاب الشيوخ » بينما أصدقاؤه الأقربون كانوا يطلقون عليه لقب « شيخ الشباب » لما كان رحمه الله يتسم به من علو في الهمة ورزانة في التفكير قل أن تجتمعان في غيره من شباب عصره.

أما شقيقه البكر عبد الرحمن فكان السعيد يرى فيه مثالا يحتذى لما وصل إليه من مستوى عال في تكوينه السياسي حيث كان يدعى آنذاك « زغلول المغرب » وكان ينتقل من مجالس والده إلى مجالس القائد عبد الله بنسعيد ليطلع الحضور على ما جد واستجد من أخبار أوردتها الصحف والمجلات التي كانت تصله من تونس ومصر، ويعلق على أهم الأنباء التي يمكن لبلادنا أن تستفيد منها سياسيا أو ثقافيا.

ومن بين الأحداث التي بقيت عالقة بذهنه تلك المظاهرة التي تزعم تنظيمها أخوه المذكور سنة 1919 ، أى بعد مرور سبع سنوات فقط على فرض معاهدة فاس على المغرب، داعيا

إلى المشاركة فيها أرباب المتاجر وعموم الجمهور السلاوي، فألقى عليه القبض وكان أول مغربي زج به في السجن لمدة أسبوعين في عهد الحماية.

حدث من هذا القبيل لا بد أن يترك بصماته في ذهن طفل لم يتجاوز بعد السابعة من عمره، وإن لم يكن في هذا السن على بينة من الأسباب التي دعت للقيام بهذه الحركة الاستنكارية للإجراء التعسفي الذي اتخذته سلطات الحماية ضد القائد عبد الله بنسعيد والسيد بنعيسى لعلو بنفيهما لاعتراضهما للنظام الجديد للضرائب الذي يمس مداخيل التجار المتوسطين والصغار.

فالذي كان ينظر إليه باعتزاز هو موقف أخيه من تصرفات الإدارة ورفضه للخطة التي أصبحت تنهجها بسن قوانين من شأنها أن تساعدها على ابتزاز مداخيل المواطن المغربي لصالح السلطة الحامية؛ ولما بلغ التاسعة واندلعت حرب الريف سنة 1921 ازداد اعتزازه بصنوه الأكبر الذي لم يخف من الجهر بموقفه المتعاطف مع الثورة الريفية وبالمراسلات التي كان يتبادلها مع رجالاتها معلنا لهم عن استعداده لوضع البيت الذي كان يسكنه رهن إشارتهم، ليستعملوا فيه « الدار الكبيرة » كمستشفى لعلاج الجرحى من المحاربين، و « الدار المجاورة » كمركز لاستقبال المتطوعين الراغبين في الانضمام إلى جيش ابن عبد الكريم، وهلم جرا.

وكم أثرت على السعيد ، وهو ما زال في السنة الرابعة عشرة من عمره، تلك القطعة المبكية التي جادت بها قريحة أخيه، متسائلا من خلالها عن أسباب هزيمة بطل الريف، واستهلها بهذا المطلع:

أحق مـــا بـــه تـــأتي الجـــرائـــد؟ فـقـد جـزعـت لـه حـتى الجـوامـد

إلى أن قال فيها:

وهـل عـبـد الـكـريم غـدا طـريـدا أســيرا عــاجــزا عــن أن يجــالــد؟

وكـيف وقـد هـززت الأرض رعـبـا بـسـيـفـك والـعـدو بـذاك شـاهـد
وذكـرك قـد سرى بـين الـبرايـا وقـد مـلأ الـنـوادي والـمـعـاهـد؟

واختتمها بأبيات تشير إلى التفاف المغاربة قاطبة حول الثورة الريفية حيث قال:

قـد انـضـمـت لـك الأحـزاب طـوعـا وصـدت عـن سـبـيـلـك كل جـاحـد
وكل قـبـيـلـة جـاءت جـهـارا وألـقـت نحـو أمـرك بـالـقـالـد
تريـد المـوت في شرف وعـز وأنـت لهـا لـدى الهـيجـاء قـائـد

وهكذا يمكن أن نتصور ما خلفه المناخ الأسروي من تأثير عميق في تشبثه بمبادئ الوطنية الخالصة وتكوينه السياسي والثقافي وهو ما زال في طور المراهقة.

زيادة على هذه الارتسامات التي رافقته في أثناء مرحلة الطفولة، هناك عامل آخر كان له بالغ الأثر في تكوين شخصيته، وهو أن والده لم يسمح له بالدخول إلى المدرسة التي أنشأها الاستعمار بسلا نظرا لمعارضته لها ولتشبثه بالتعليم الوطني القائم على اللغة العربية.

وفي سنة 1928 ، وهو ما زال في السادسة عشرة، أنشأ مع بعض زملائه جمعية ودادية بهدف التخلق بالدين الإسلامي والعمل على خدمة الوطن لنقده من وهدته، وشارك في هذه الجمعية المرحوم محمد حصار والحاج أحمد معنينو، وأبو بكر القادري وعبد الكريم حجي ومحمد اشماعو قبل انفصاله عن الجماعة سنة 1936 . ومن أهم الأهداف التي يرمي إليها برنامج الجمعية اللجوء إلى وسائل الإنهاض:

على مستوى الهيئات: بتنظيم محاضرات دورية في مراكزها وإنشاء خزانة لصالح أعضائها وتقديم مساعدات مالية للتلاميذ المحتاجين؛

على مستوى الشباب: بتنظيم دروس ومحاضرات على صعيد الجمعيات والأندية، وإنشاء خزائن كتب صالحة للشبان قصد تشجيعهم على المطالعة وحملهم على إلقاء أحاديث في

مواضيع أدبية أو تاريخية أو أخلاقية؛

على مستوى المجتمع: بإلقاء دروس وعظية لتقوية العقيدة ومحاربة الخرافات والمظاهر الهمجية، وبالنسبة للطبقة الشغيلة والحرفيين، بتكوين جماعة خاصة بكل حرفة والاهتمام بمصالحهم والدفاع عنها وحملهم على تطوير صناعتهم وتمكينهم من الاستفادة من دروس ليلية لمحاربة الأمية، مع تعليم مبادئ القراءة والكتابة والحساب إلى جانب دروس قرآنية ودينية.

ولما بلغ السابعة عشرة من عمره، سافر سنة 1929 إلى العاصمة البريطانية حيث كان صنوه محمد - وهو ثاني إخوته - يمارس بها مهنة التجارة، ومكث هناك عاما معتكفا على دراسة اللغة الانجليزية، ثم عاد إلى مسقط رأسه وانضم من جديد إلى الجمعية المذكورة ليساهم في تحقيق برنامجها النهضوي.

في مذكرة مؤرخة بشهر يناير 1929 أبى سعيد حجي إلا أن يقيم حصيلة المراحل الدراسية التي مر منها منذ أن أدخله والده إلى الكتاب القرآني المجاور للبيت الذي كان يسكن فيه، وذلك في سن مبكر لا يتجاوز الخامسة إلى أن حصل على « شهادة الدروس الابتدائية » التي سلمتها له « لجنة التدريس والقراءة » تحت إشراف الجمعية الوداية التي أسسها بتاريخ فاتح يوليوز سنة 1928 ووضع لها قانونا يعطي الصلاحية لهذه اللجنة لتختبر التلاميذ المرشحين لنيل الشهادة الابتدائية وتسلم للناجحين شهادة الفوز في الامتحان.

وتشير هاته الورقة إلى دروس القراءة والحفظ التي تلقاها على تلك الطريقة العتيقة خلال السنتين اللتين قضاهما في الكتاب دون جدوى، حسب تعبيره، إذ لم يبق له منها شيء يذكر، اللهم إلا إذا كانت النتيجة المتوخاة من عامين من التدريس هى حفظ سورة أو نصفها وتحصيل شيء من القراءة زهيد للغاية. ثم تحدث عن الدروس الاستثنائية التي كان يتلقاها في البيت قبل أن ينتقل مع مطلع العشرينيات إلى إحدى المدارس التي افتتحت آنذاك بمدينة سلا. فصار السعيد يتردد على عدة أساتذة قائلا: « ... نقرأ صباحا القرآن

عند أستاذي القديم في المكتب، وعلى الساعة الحادية عشرة يدخل أستاذي النحوي والفقهي المتقدم، فيعلمنا حفظ الأمهات من الألفية والأجرومية والمرشد المعين وغيرها. وعلى الساعة الثانية بعد الزوال نأتي إلى المدرسة فنقرأ درسا من النحو ودرسا من الفقه، وأخيرا صارت همتنا كلها متجهة إلى النحو، وصار كل حديثنا فيه » ...

هاته الورقة التي تعطي فكرة عن تطلع السعيد إلى ضرورة التجديد في أساليب التعليم أبى إلا أن ينشرها في جريدة « الوداد » الخطية التي أنشأها في شهر يناير 1927 وجعل منها لسان حال جمعية الوداد، وتولى تسييرها والإشراف على تحريرها منذ نشأتها إلى أن سافر إلى المشرق العربي لمتابعة دروسه الثانوية بمؤسساته التعليمية، وطلب من أبي بكر القادري أن يديرها في غيابه ويبقى على اتصال معه للاستمرار في إصدارها كل أسبوع. وقد اختار السعيد لجريدة « الوداد » شعار « الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة » وهى كلمة لسعد زغلول الذي كان يعد من أعظم القادة المصريين وأكبر زعماء العرب على الإطلاق.

وتجدر الإشارة إلى أن جمعية الوداد أصدرت عدة صحف كان السعيد يشرف عليها، منها، بالإضافة إلى جريدة « الوداد » الأسبوعية، « الوداد » الشهري في 24 صفحة، وكان ينشر بهذا العدد مقالات ذات صبغة علمية، وجريدة « المدرسة » التي كان يصدرها كل أسبوع، و « الوطن » وكان يتناول فيها قضايا الشباب والحركة الفكرية، و « مجموعة من الصور » يعرض فيها صور الأسبوع ذات قيمة سياسية أو ثقافية أو فنية. وكان السعيد يلخص في هذه الصحف مطالعاته ودراساته للمؤلفات التاريخية والعلمية والأدبية وتطور الأحداث في العالم.

ولم تمض على هذه المرحلة إلا بضع سنوات حتى أخذ سعيد حجي يعمل على الحصول على رخصة رسمية لإصدار صحيفة إخبارية حرة معززة بمجلات تثقيفية؛ ولم يأل جهدا في البحث عن مركز مناسب لتأسيس مطبعة تمكنه من تحقيق هذا الهدف.

فأسس « مطبعة المغرب » بسلا، ورغم ضآلة الوسائل التي كانت تتوفر عليها هذه المطبعة، وهى ليست حديثة العهد بالاستعمال وكان العمل بها متوقفا على التصفيف اليدوي المرهق، استطاع أن يصدر بها جريدة « المغرب » ثلاث مرات في الأسبوع قبل ضمان إصدار يومي مصحوب كل أسبوع بملحق ثقافي تعد مجموعته، حاليا، سجلا مهما للأدب المغربي في العقد الثالث للقرن العشرين. وهكذا قامت « مطبعة المغرب » بمهمتها أحسن قيام، وبلغت بوسائلها العتيقة أقصى ما كان ينتظر منها من ناحية الجودة والإنتاج. ولما تيسر لصاحب المطبعة تحويل مركزها إلى الرباط، حيث أتيحت له فرصة الحصول على مطبعة أكثر مردودية وهى « مطبعة الأمنية » الكائنة بشارع المامونية، أخذت جريدة « المغرب » تصدر يوميا مع ملحقها الأسبوعي للثقافة، كما أصبحت تهتم بإعادة نشر بعض الكتب القديمة نذكر منها « الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب ومدينة فاس » ثم بطبع كتاب « المعجب في تلخيص أخبار المغرب » لعبد الواحد المراكشي، وكتاب « البدائع » وهو دراسة عن الشاعر المغربي عبد الواحد العلمي للأستاذ عبد الوهاب بن منصور.

كان سعيد حجي رحمه الله إذا قال فعل، وإذا فكر في شيء عمل توا على إنجازه وإذا ملكت لبه رؤيا في المنام لم يهدأ له بال حتى يشرع في تحقيقها أو على الأقل في التخطيط لها، وكلما انقاد إلى فكرة إلا وجلبته أخرى، فيضع الفكرتين في الميزان ليرى أيتهما أولى أن تؤخذ بعين الاعتبار، فإذا به يجد نفسه أمام كفتين متعادلتين، فيمتنع من ترجيح هاته عن تلك امتثالا لحكم الميزان، فيقسط بينهما، ويحتفظ بهما معا إلى أن يأتى الظرف الملائم لاستعمال كل منهما في مكانها المناسب.

كان السعيد يفكر في إنشاء عدة مشاريع أهمها:

« دار الأطلس » وهى مؤسسة متعددة الاختصاصات يتفرع عليها « مكتب للثقافة » ، و « مكتب للنشر » و « مكتب للصحافة » ومكتب للطباعة » ووضع لكل مكتب مجال

اختصاصه؛

« دار المغرب » وهى مؤسسة تقوم بنشر الكتب والمجلات والجرائد على غرار « دار الهلال » المصرية

« مكتب الشؤون المغربية » وهو مكتب ينتظر منه أن يقوم بدور مركز للدراسات والتوثيق وأن تسند له مهمة لم شتات كل ما يتعلق بالمغرب من وثائق ومخطوطات ومطبوعات وخرائط ودراسات وأبحاث وما إلى ذلك من أقوال الصحف والمجلات ومواد متفرقة معرضة للضياع إن لم يعن بجمعها وترتيبها ترتيبا علميا يساعد على تأسيس بنكة للمعطيات من شأنها أن تسهل على الدارسين إيجاد المراجع الضرورية التي يتوقفون عليها في أبحاثهم.

« الشركة المغربية للتنمية الاقتصادية » وهى شركة مساهمة محدودة تخضع لقانون أساسي في تحديد رأس مالها وفي عدد الأسهم التي تتوفر عليها مع قدر السهم الواحد وشروط اقتناء الأسهم. وللشركة لجنة استشارية تعرض على مجلس الإدارة مشروع الميزانية مرة في كل ثلاثة أشهر؛ وتقدم إدارة الشركة تقريرا أدبيا عند كل جلسة. وتلتزم الشركة بتكوين اختصاصيين لأعمالها من أبناء الوطن وتتعهد بإرسال بعثات إلى الدراسة في أوربا على حسابها كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وينتظر من الشركة أن تشرع في عامها الأول بتأطير وتمويل معامل لصنع الصابون ودبغ الجلد وعمل النسيج، وابتداء من عامها الثاني بالعمل على إيجاد معامل للصناعة الحديثة.

هذه باختصار نوعية المشاريع التي خطط لها سعيد حجي وتركها في المهد حين باغتته المنية، فلندعها بدورنا حيثما تركها صاحبها لنعود إلى السنوات الأولى من حياته الثقافية.

سبقت الإشارة إلى ولوع سعيد حجي المبكر بمزاولة الحضور في المجالس المسجدية وفي السهرات العلمية والأدبية التي كان يضمها بيت والده، حيث كانت تطرق أسماعه أدبيات

شتى وشذرات عفوية تنتقل من غرض إلى غرض، ومن موضوع إلى موضوع، دون أن تتقيد بتحديد سابق للمحاور؛ فمن شعر أملاه الخاطر أو استحضرته الذاكرة إلى فوائد لغوية وقواعد نحوية وأسرار البلاغة وما إلى ذلك من علوم المنطق واستعراض بعض الأحداث السياسية أو الثقافية. وكان السعيد يسمع ويعي ويحشد ذهنه الفتى بما استطاع فهمه وتيسر له استيعابه، شأنه في ذلك شأن من يذخر إلى غده ما لم يتمكن من هضمه في الحين، حيث المواضيع كانت متعددة والمحاور متشعبة تتسم تارة بنصيب وافر من الجدية، وتخوض تارة في مسائل جانبية أو فكاهية، كما هو الشأن في معظم المجالس الأدبية التي من دون عادتها أن تتناول موضوعا من المواضيع دون غيره وتقتصر عنه حتى يستوفي حقه من الحديث والمناقشة في شأنه. فـ « المجلس الأدبي » ، حسب التعريف الذي أدلى به الأستاذ مصطفى الشليح، « تتداخل فيه المحاور دون أن يخضع للمقتضيات المسطرية، وهو معرض لعدة تأثيرات خارجية، خلافا لما هو عليه النادي الأدبي الذي يأخذ هويته من داخلية إسهاماته ويرتبط بالتزامات مسطرية تحدد مجال نشاطاته » .

ولما تأسس النادي الأدبي السلاوي سنة 1927 ، وجد السعيد فيه ضالته المنشودة حيث اختار لنفسه المحاضرة الأدبية كأداة للتوعية. فحاضر في موضوع « النهضة الأدبية العربية » وفي « المغرب كما يراه الشرق العربي » ، ملحا في المحاضرة الأولى على ضرورة التنافس بين الدول العربية في ميدان الأدب والنهضة الفكرية، وفي المحاضرة الثانية على الصورة المشوهة التي تتراءى للشرقي عن المغربي حيث « يخيل إليه طورا في صورة ساحر يصير الحديد ذهبا، وطورا يرى فيه زاهدا من عباد الله المختارين » إن لم يخيل إليه « في صورة ثائر لا يعبأ بالدماء، وليس له من مستقر » .

وهكذا نرى كيف اتخذ سعيد حجي من النادي الأدبي منبرا لإيقاظ النوم واستنهاض الهمم، عسى أن تسترجع بلادنا مكانتها من بين الأمم وتحتل رتبتها في الصف الأمم.

ولدى مقامه بلندن، بعث إلى رئيس النادي السيد أبي بكر الصبيحي كلمة موقعة منه ومن

أخيه عبد الكريم وحاملة لتاريخ 12 اكتوبر 1929 لتلق نيابة عنهما بمناسبة الاحتفال بحصول النادي على المأذونية الرسمية، جاء فيها:

« مما يثلج الصدر فرحا وسرورا جودة الصبر وقوة العزيمة في أفئدتنا؛ فقد أظهرنا ثباتا وتجلدا يحق لنا بهما مزيد الاعتبار. أليس صبرنا وتجلدنا سنتين فأكثر على الإذن من الحكومة لنادينا بعمل شريف حتى سهل المولى وأدركنا غايتنا القصوى؟ فصبرنا الجميل لم يذهب سدى، وتجلدنا كان بالفائدة العظمى، ألا وهى مأذونية النادي، فها هو قد أصبح له وجود رسمي، فلنعمل له، ومن طلب العلى سهر الليالي، ومن جد وجد » .

وبعد رجوعه من انكلترا، كان السعيد على أهبة السفر صحبة صنوه عبد الكريم إلى الديار المشرقية ليلتحقا بأخيهما عبد المجيد الذي سبقهما لمتابعة دراسته بالكلية الإسلامية ببيروت، إلا أن تدخلهما في القضية البربرية والدور الطلائعي الذي لعباه فيها عرضاهما إلى اتخاذ إجراءات إدارية ضدهما أسفرت عن منعهما من مغادرة التراب الوطني؛ ولم تأذن لهما الحكومة بالسفر إلى الخارج إلا في أواخر شهر نونبر من تلك السنة. فما هى الجريمة التي اقترفاها حتى حكم عليهما بالإقامة الإجبارية بالمغرب طيلة كل هذه المدة؟

لما أتيح للمرحوم عبد اللطيف الصبيحي الذي كان موظفا بقسم الأبحاث التشريعية والمستندات بإدارة الشؤون الشريفة أن يطلع على مشروع ظهير 16 ماى 1930 وهو ما زال في المهد ولم ينشر بعد في الجريدة الرسمية، التحق في الحين بجماعة من الشباب السلوي ليخبرهم بما وقف عليه من مخطط جهنمي تدبره سلطات الحماية للتفريق بين المغاربة المنحدرين من أصل عربي وإخوانهم البرابرة، وذلك بمنع العنصر البربري من تعليم اللغة العربية لتنفصم العروة التاريخية التي تربطه بأواصر العروبة ومعالم الإسلام، وصده عن الإحتكام إلى الشريعة الإسلامية قصد تنصيره وإخضاعه لنفوذ القانون الفرنسي.

هنا برهن عبد الكريم وهو ما زال في مستهل العمر عن نضج سياسي منقطع النظير جعله

يبرز في النضال بتزعمه لحركة الاحتجاج ضد الظهير البربري، حيث بمجرد ما أخبر صحبة أخيه سعيد وبعض رفقائهما بمشروع القانون الذي يراد منه النيل من وحدة البلاد والسعي إلى المساس بفئة من المواطنين دون أخرى في كرامتها والاستهانة بعقيدتها قصد تحويلها من شريعة الإسلام، لم يلبث أن ثار ثأره وأخذ يفكر في أنجع الطرق التي من شأنها أن تؤدي إلى مناهضة هذا الظهير المشؤوم، فاختمرت في ذهنه كوحي أوحى إليه فكرة تعبئة جماهير الشعب حول ذكر اسم الله اللطيف بعد انتهاء صلاة الجمعة قصد الاستغاثة برب الكائنات أن يلطف بعباده الذين اعتنقوا الإسلام دينا منذ قرون فيما جرت به الأقدار ويرفع عنهم البلاء الذي نزل بهم بصدور الظهير المذكور. لم يكن يتوفر إذاك على صحافة سيارة أو وسائل إعلام سمعية لإبلاغ سكان المدينة وعلى إثرهم سكان باقي المدن والقرى المغربية أن سلا سوف تعطي الانطلاقة لحركة الاحتجاج، فأخذ على عاتقه أن يقوم شخصيا بدعوة الناس إلى الالتحاق بالمسجد الأعظم، وصار يجوب الشوارع منتقلا من كتاب إلى كتاب ومن مسجد إلى مسجد إلى أن قاده عصا التسيار إلى بيت الخطيب الذي تم تعيينه لإلقاء خطبة الجمعة؛ وبعد أن أقنعه أن الإسلام في خطر وأنه يتحتم علينا أن نقوم كرجل واحد لنذود عن حوزته، طلب منه أن يختم صلاة يوم الجمعة بدعوة جمهور المصلين إلى ذكر اسم الله اللطيف. وحصل ما كان عبد الكريم يتوقعه وقرئ اللطف في جو من الحماس، وتم استدعاء الإمام والحجبيين من طرف المراقب المدني لمدينة سلا وجرى بين ممثل السلطة الاستعمارية و عبد الكريم الحوار التالي:

« هل حصل شيء خطير كقحط أو زلزال يستلزم اللطيف الذي طلبت من الفقيه أن يقوم به؟ » فأجابه عبد الكريم بديهة ومستغربا بدوره لاستغرابه : « ألا تدري ما وقع يا سعادة المراقب؟ إن الأمر أكثر خطورة؛ ما ذا وقع؟ صدور الظهير البربري الذي يفرق بين سكان المغرب العرب والبربر، ويفصل البربر عن الشريعة الإسلامية ... » إلى آخر

الحديث الذي أتى الأستاذ أبو بكر القادري بهذا الجزء منه في « مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940 » (ص 51 وتابعاتها) .

فلم تمض إلا بضع ساعات حتى شاع في أرجاء المدينة خبر استدعاء الفقيه محمد بن سعيد والأخوين سعيد وعبد الكريم حجي من طرف المراقب المدني لاستنطاقهم، وأصبح ظهير 16 ماى 1930 أهم المواضيع التي تشغل بال الناس، جماعات وفرادى، حيث أخذوا يتحدثون عنه باستمرار فيما بينهم، ويشجع بعضهم بعضا ليتخذ من يوم الجمعة 20 يونيه موعدا لقراءة اسم الله اللطيف في المسجد الكبير. فأمر المراقب المدني باشا المدينة بإلقاء القبض على هؤلاء الشبان المتزعمين للحملة الاستنكارية للظهير البربري ولحركة الاحتجاج التي أدت إلى هذه الانتفاضة الشعبية؛ وهكذا تم اعتقال الحجيين ومعهما محمد حصار ومحمد اشماعو وعبد الكريم الصابونجي وعبد السلام عواد.

ثم بعد ذلك بقليل، تناول السعيد عصا التسيار وصار يطوف بين المدن داعيا لمقاومة الظهير المشؤوم؛ ولما وصل صحبة الأستاذ الصديق بن العربي إلى مدينة آسفي، استقبلهما الحاج محمد الباعمراني أحد رجال الحركة الوطنية الأولين، وأبدى لهما فورا عن استعداده لتحمل المسؤولية للقيام بالمهمة على صعيد بلدته. ولما آن الوقت لأداء صلاة الجمعة، قصد المسجد صحبة الفقيه الكانوني، وإثر انتهاء الصلاة، افتتحا قراءة اللطيف، وتبعهما حضور المصلين في جميع أركان المسجد، وكان الثمن الذي أدياه لتزعمهما لحركة الاحتجاج ببلدتهما أن حكم عليهما بثلاثة أشهر نافذة في السجن. وبقى السعيد وعبد الكريم يناديان بالاستمرار في حملة الاحتجاجات وتعميمها في جميع أنحاء المملكة إلى أن سافرا إلى لبنان في آخر السنة، واتخذا من غرفتهما البيروتية منبرا للتعريف بالقضية الوطنية، وعلى رأسها المأساة التي خلفها صدور ظهير 16 ماى، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كان المغرب يعاني منها مع مطلع الثلاثينيات. وكانا على اتصال دائم مع الطلبة التطوانيين الذين يتابعون دراستهم في نابلس والقاهرة، يزودانهم بما لديهما من

أخبار ومقالات كانا يحررانها للتعريف ببلادنا في المشرق العربي أو أبحاث ودراسات كانا يبعثها لهما إخوانهما من مختلف المدن المغربية، ومن سلا بصفة خاصة حيث كانا يتراسلان مع أعضاء الحركة الوطنية بمسقط رأسهما بكيفية منتظمة وحسب جدول زمني معين.

يقول المؤرخ المرحوم محمد زنيبر في « صفحات من الوطنية المغربية » ما يلي:

« و من نتاج الظهير البربري أنها حددت الصيغة الأولى لإيديولوجية الحركة الوطنية التي ارتبطت بتيار العروبة والإسلام الذي كان ساريا في الشرق العربي آنذاك ... فالتهديد الذي بات يشكله الظهير دفع بالوطنيين المغاربة إلى البحث عن حلفائهم في الخارج و توسيع اتصالاتهم. فكان من الطبيعي أن يتجهوا إلى بلاد العروبة، ويتعاطفوا مع حركات مماثلة على صعيد العالم الإسلامي. وهذا الاتجاه كان فيه اختيار مصيري على المدى البعيد، ألا وهو اختيار الانضمام إلى بلاد العروبة بصفة لا رجعة فيها » .

وأضاف قائلا: « ومن النتائج الخطيرة التي لم ينتبه لها الاستعماريون في وقتها، أن الوعي السياسي الذي اكتسبه المغاربة أثناء احتجاجهم على ذلك الظهير ومقاومتهم لتطبيقه أشعرهم بوحدتهم التاريخية، فسقطت كثير من الفوارق الإقليمية، وصارت المواطنة المغربية تجمع الجميع » .

وهكذا يكون عبد الكريم بصفته روح الحركة الاحتجاجية ضد الظهير البربري وأول من عمل من خلالها على توعية الجماهير الشعبية من أقصى المغرب إلى أقصاه بمكايد الاستعمار وحقيقة نواياه، قد خلد اسمه في السجل الذهبي للحركة الوطنية التي كانت مقاومة الظهير البربري نقطة انطلاق لبزوغها بالمغرب. وما العمل الذي قام به صحبة أخويه سعيد و عبد المجيد في المشرق للدعاية للقضية المغربية في مختلف البلدان العربية إلا امتداد لمحاربة السياسة البربرية وتوعية الرأي العربي بخطورتها و حمله للتضامن مع الوطنيين المغاربة في استنكارهم لسياسة الاستعمار الغاشم

في الميدان الصحافي الذي كان سعيد حجي يعيره بالغ اهتمامه، استطاع أن يربط علاقات

ودية مع أرباب الصحف والمجلات في عدة أقطار من العالم العربي، ومن بينها « الفتح » و « المنار » القاهريتان اللتان كانتا تناصران المغرب في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي، و « الجامعة الإسلامية » و « الجهاد » وكلتاهما صحيفتان فلسطينيتان، ومجلة « العرب » الأسبوعية التي كان يصدرها عجاج نويهض بالقدس الشريف وغيرها من أمهات الصحف والمجلات الشرقية. وحصل السعيد على موافقة « الفتح » و « العرب » لإصدار عدد خاص عن المغرب والقضية البربرية، بمناسبة ذكرى مرور سنة على إصدار ظهير 16 ماى 1930 ، لكن أمام غزارة المواد التي ناهز عددها عشرين مقالة بين ما حرره السعيد نفسه وما توصل به من كتابات إخوانه أعضاء الحركة الوطنية بالمغرب، تراجع صاحب صحيفة « العرب » عن التزامه بإصدار عدد خاص من ذلك الحجم الكبير الذي سوف يتطلبه نشر جميع المقالات المعروضة عليه، وذلك خوفا من أن يحجز هذا العدد الخاص عند دخوله إلى المغرب وتتسبب له في ذلك خسارة مادية ليس له بها من سلطان؛ واقترح على السعيد أن يلخص المقالات في مقالتين على أكثر تقدير، وأبدى استعداده لنشر عدد خاص من ثمانية صفحات لا غير. فقبل السعيد عن مضض ووزع المادة الكتابية التي كان يتوفر عليها بين « العرب » و « الفتح » و « الجامعة الإسلامية » .

ثم اتصل بالأمير شكيب أرسلان طالبا منه تحرير مقال بتوقيعه عن قضية الظهير البربري، فاعتذر بدعوى - يقول سعيد في إحدى رسائله - « أن الفرنسيين يتهمونه أنه محرك الحركة التي نقوم بها هنا، وأنه من المصلحة لنا أن يكف عن الكتابة في القضية المغربية أو البربرية » « وهو عذر » ، يضيف السعيد معلقا، « أو هى من بيت العنكبوت كما يقولون » . ويشير في رسالته المذكورة إلى « أن الصحافة المصرية والفلسطينية منذ أسبوع وهى تنشر الفصول الطوال عن القضية، أما في سوريا فإن الحركة ضعيفة، نظرا للضغط الذي يوجد، ويكفي أن تعلموا أنه وزع على الصحافة السورية وعلى جل الأفراد منشوران، ولم تنشر إلا صحيفة واحدة منشورا واحدا؛ أما في العراق، فإننا وزعنا

على صحافتها ورجالاتها مناشير مختلفة في القضية، وسنرى ما ذا سيكون وسنرسله لكم أو نأتي به معنا إذا ما رجعنا إلى المغرب ».

ساهمت التعبئة من أجل مقاومة الظهير البربري بحظ وافر في إيقاظ وعي سياسي؛ وسرعان ما انتشر صدى هذا الوعى في باقي أنحاء المملكة، وخصوصا في المناطق البربرية التي تعالت فيها الأصوات لاستنكار ما حل بها من بلاء حتى حكم عليها بترك العقيدة الإسلامية لاعتناق الديانة المسيحية والخضوع لما تدس لهم سلطات الحماية من مكر ومكايد. وأصبح تجديد ذكرى محاربة ظهير 16 ماى 1930 في كل سنة مناسبة لتنظيم لقاءات دورية، وكان السعيد في أثناء مقامه بالمغرب أحد الأعضاء العاملين في هذه اللقاءات إلى أن صارت تنعقد كل أسبوع وأسفرت في سنة 1932 عن وضع اللبنة الأولى لحركة وطنية منظمة، تجلت في وضع ميثاق وطني لتنظيم وسائل العمل في إطار التحركات الوطنية، ومن جملة هذه الوسائل تأسيس صندوق وطني لمواجهة المصاريف الناتجة عن هذه التحركات وتحديد ميدان العمل الوطني في برنامج ينص على النقط الآتية:

1 جلب الشباب إلى العمل الوطني

2 دراسة الحالة العامة وتقديم تقرير عنها لدى كل اجتماع

3 مكاتبة الصحافة الشرقية بأخبار المغرب وحوادثه

4 جمع النشرات والكتب المتعلقة بأحوال المغرب

5 وضع الكتب والصحف الوطنية في متناول الشباب

وفي إحدى مراسلاته مع أبي بكر القادري من دمشق بتاريخ 4 فبراير 1933 يحدثه عن التقرير الذي كان يوجد الآن بصدده، ويتناول هاذا التقرير المواضيع الآتية:

1 تمهيد

2 تطورات الروح الوطنية في المغرب

3 القضية البربرية - مفرعة إلى ستة أقسام

4 السياسة التجهيلية - يتفرع إلى سبعة أقسام

5 سياسة إفقار الفلاح المغربي

6 حرية الرأي والاجتماع

7 سياسة الظلم وفقدان العدالة

8 سياسة الاستيلاء وأخطارها

9 خلاصة : ما هو مصير المغرب؟

وتناول الكتاب مسألة ذكرى الظهير البربري وضرورة استشارة السيد اليزيدي في الموضوع، كما أبدى عن عدم إمكانه لإعطاء رأي فاصل فيما تفكر فيه سلطات الحماية من جعل زمام الحكم لبرلمان معظم أعضائه من الجالية الفرنسية، مما سيغير لا محالة نوعية تصرفهم في المغرب، ويرجو إخباره بما يروج حول هذه المسألة بعد بحث دقيق عن خباياها، ليتمكن من دراسة الموضوع من كل جوانبه.

وبعد رجوعه من دمشق في بداية موسم الصيف لسنة 1933 اتصل بأبي بكر القادري وبمحمد اليزيدي، فاقترح عليه هذا الأخير أن ينضم له وللأخ عمر بن عبد الجليل لوضع مشروع كامل لمطالب الشعب المغربي؛ ومن جملة ما كتبه السعيد في الموضوع، ورواه أبو بكر القادري في « مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940 » هذا الكتاب الذي يمكن اعتباره وثيقة تاريخية هذا نصها:

« كتب لنا الأخ محمد حصار في رسالة والأخ أبو بكر القادري في رسالة أخرى بدمشق، يعلنان فيهما اقتراح الأخ محمد حصار في تكوين برنامج عام للحركة الوطنية، يجمع

المطالب المغربية، وعندما رجعت للرباط في صيف تلك السنة، أطلعني القادري على مشروع الأخ حصار في هذا الشأن، وعلمت أن وفدا من « سلا » قدم هذا المشروع للأخ محمد اليزيدي، وأخبرني اليزيدي بالمشروع وقال لي: إن الإخوان الفاسيين كانوا يفكرون أيضا في ذلك، وإنهم يحبذون أساس المشروع، ويريدون درسه درسا وافيا، غير أنهم يريدون أن يكون ذلك في جو من الكتمان التام، ولأجل تحقيق هذا الكتمان، فإنهم يرشحونني للانضمام إلى اللجنة التي ستدرس هذا المشروع، وإنها تتألف من الإخوان : الحاج عمر بن عبد الجليل ومحمد اليزيدي والحاج الحسن بوعياد وأنا المجتمعين في الرباط، وباستشارة الأخ علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني، واستشارة (غازي) عندما يحضر من آسفي إلى الرباط في بعض الأحيان، وفعلا شرعت هذه اللجنة تجتمع مرتين في اليوم بدار اليزيدي من الساعة التاسعة صباحا إلى الثانية عشرة، ومن الساعة الثانية إلى السابعة مساء، وظلت اجتماعاتنا أربعين يوما متوالية ...

» ثم يقول: « اجتماعاتنا كانت مثمرة ومفيدة للغاية، حيث استطعنا درس جميع النواحي المفتقرة إلى الإصلاح بالمغرب، وتوسعنا في درس جزئيات، واحتجنا إلى مطالعات كثيرة، ومناقشات عديدة، ومشاورة عدد آخر، دون أن يطلعوا على غايتنا، من الأفراد الذين لهم معرفة بالشؤون المغربية. وما كادت تمر هاته الأربعون يوما حتى كانت المطالب المغربية قد وجدت في مجموعها، وإن كانت ما زالت محتاجة إلى التنقيح وإعادة النظر في كثير من المسائل، وعندما انتهت الصيف توقف درس المطالب، ولم يجدد النظر فيها إلا عندما وقعت صدمة ماي عام 1934 ... ولما رجعت من سوريا عام 1934 أخبرني الأخ محمد اليزيدي بأن المطالب التي درسناها في الصيف الماضية قد أطلعوا عليها الأخ الناصري على اعتبار أنها لم تدرس، وإنما هى اقتراح تعاون على إيجاده الأخ محمد اليزيدي والأخ عمر لئلا يغضب من عدم اطلاعه على كيفية درسها وعدم انخراطه في لجنتها، ولقد جد الناصري في درس تلك المطالب، وأضاف إليها مواد جديدة، ونقح شيئا منها مما جعلها

أكثر انسجاما ، وأنضج تكوينا. وخلال اجتماعي به مرة، أخبرني بالمشروع، مظهرا لي قيمة العمل، ومفتخرا به، فتظاهرت بعدم علمي به، وأظهرت إعجابي » .

أما قصة وضع المطالب المغربية فقد حكاها سعيد واضعا بعض النقط فوق الحروف، فلنتمعن فيما كتبه أبو بكر القادري في هذا الموضوع الذي كثرت فيه الأقاويل » :

« والواقع أن كل الأعمال السرية التي لا يطلع عليها إلا القليلون تتعدد فيها الروايات، والكل ينسبها لنفسه وحده، ومن الإنصاف أن لا نبخس أحدا حقه، ومن الحق أن لا نتنكر للأموات من إخواننا الذين بذلوا مجهودات وطنية وقاموا بأعمال مشكورة، مهما كانت الأفكار مختلفة والاتجاهات السياسية متباينة. وأرى أن الذين كتبوا في هذا الموضوع، كتبوه بمنظارهم الخاص، ولربما غفلوا عن تسجيل بعض الوقائع كما وقعت، وكيفما كان الأمر، فإني أسجل الأحداث كما عشتها، أو شاركت في صنعها من قريب أو بعيد، والله يجازي كل مخلص على مقدار مابذل، وهو حسبنا ونعم الوكيل » .

وبعد ما تعرض الأستاذ أبو بكر القادري للظروف التي أدت إلى نشأة مطالب الشعب المغربي التي تقدمت بها كتلة العمل الوطني، وأسباب تقديمها وكيف حررت ومن حررها، أضاف يقول، ردا على زعم بعضهم أنها حررت باللغة الفرنسية ثم نقلت إلى العربية :

« ... لقد حررت هذه المطالب بالعربية، ثم ترجمت بعد ذلك إلى الفرنسية، وهذا أمر لا شك فيه عندي ولاريب، وإنني وإن لم أشارك في تحريرها فإني كنت أتابع العمل فيها وأقرأ التصحيحات والمراجعات التي أدخلت عليها » . وخدمة للحقيقة، يثبت الأستاذ أبو بكر القادري أن « الأخوين محمد بن الحسن الوزاني وعمر بن عبد الجليل راجعا بعض الفصول من حيث ترتيبها وتنسيقها وصياغتها صياغة فرنسية، ولكن الأصل كان هو العربية، ولدى ترجمتها كان المرحومان مسعود الشيكر وعبد الكبير بن عبد الحفيظ الفاسي من المساعدين الأساسيين، كما أن المرحوم عبد الله الركراكي كان من الذين يبحثون عن المراجع في المكتبة العامة باعتباره موظفا فيها، ويزود بها الإخوان المحررين ... »

وإثر تقديم دفتر المطالب المستعجلة أقدم الوطنيون على تأسيس الحزب الوطني، إلا أنه بمجرد ما تم الإعلان عن انتخاب علال الفاسي رئيسا للحزب الجديد ومحمد بن الحسن الوزاني أمينا عاما له قرر هذا الأخير الانسحاب من الحزب، فنتج عن ذلك انشقاق في صفوف الوطنيين. قام سعيد مع مجموعة من رفقائه بمحاولة لإصلاح ذات البين وإقناع الفريقين بضرورة التغلب على الحزازات النفسية ومواجهة الاستعمار داخل جبهة متينة وموحدة.

لم تكلل هذه المحاولة بالنجاح، واختار السعيد الانضمام للحزب الوطني، ونشرت جريدة « المغرب » التي كان يصدرها بلاغا يعلن عن تأسيس هيأة سياسية جديدة دخلت منذ نشأتها في صراع عنيف مع الإقامة العامة. وتم انعقاد المؤتمر الأول للحزب الجديد بالرباط في اكتوبر 1937 تحت رئاسة علال الفاسي الذي ألقى خطابا قويا شرح فيه الحالة العامة السيئة بالبلاد. وأعقبه في المنصة سعيد الذي تناول الكلمة باسم الفرع السلاوي معلنا عن اغتباطه لاستبسال المغاربة في سبيل الحرية قائلا: « إن ما نلاقيه اليوم ثمن لا بد منه لمطالبنا » .

وأعقبهما الحاج عمر بن عبد الجليل بخطاب باسم فريق الدار البيضاء، ثم الأستاذ أبو بكر القادري ليتلو على الحاضرين نص الميثاق الوطني المعروض على المؤتمر الذي طالب بحرية الصحافة وتأسيس الجمعيات ، وجعل أى تفاهم مع الحكومة مشروطا بعدولها عن خنق الحريات والاضطهادات والشروع في تنفيذ مطالب المغرب المستعجلة، كما أسند إلى الأستاذ محمد اليزيدي مسؤولية تقديم نسخة من هذا الميثاق إلى الإقامة العامة بالرباط.

فكان رد فعل هذه الأخيرة أن اعتقلت الزعيم علال الفاسي ومحمد اليزيدي والحاج عمر بن عبد الجليل ومحمد مكوار، ولم ينج من هذه الحملة الاعتقالية سوى سعيد الذي بقى وحيدا في الميدان، فأخذ يتساءل عن الدور الذي يجب أن يقوم به والسياسة التي يجب أن ينهجها لحمل هذه السلطات على تغيير سياستها وإطلاق سراح رفقائه.

لنستمع إليه معلنا عن موقفه بقوله: « لقد عشنا أياما حالكة بعد إلقاء القبض على المناضلين الوطنيين، وبعد مضي مدة وأنا أتتبع الأحداث، لاحظت أن هناك أيادي تعمل في الخفاء للاستفادة من الوضع الجديد، والإبقاء على التوتر الموجود ومضاعفة الحقد على الوطنيين الذين كانوا يسمونهم بالمتطرفين المتعصبين، وبعد تفكير عميق، رأيت من واجبي أن أقف ضد هذا المخطط الجهنمي الذي كانت تدبره إدارة الأمور الأهلية بتعاون مع بعض الحاقدين المتربصين الدوائر بالحزب، وهكذا تحايلت كثيرا لأشق طريقا أخرى تضمن من جهة، إذا نجحت، إفساد مخطط المتربصين الداوائر برجال الحزب وإطلاق سراح المعتقلين، وتضمن من جهة ثانية تحقيق بعض المطالب الأساسية » .

لم يكن سعيد شابا أبيا غيورا على وطنه ورجالاته فحسب، بل مصلحا يهوى التجديد والتطلع إلى أفق أفضل في جميع المجالات.

إزالة لبس ورفع باطل

في الجزء الأول من الكتاب الذي أصدره الأستاذ أبو بكر القادري عن « سعيد حجي » سنة 1979 تعرض المؤلف في صفحة 125 إلى الميثاق الوطني الذي تمخض عنه مؤتمر الحزب الوطني بتاريخ 13 اكتوبر 1937 ، مذكرا أن هذا الميثاق قرر في فصله السابع « قطع كل تفاهم مع الحكومة إلا إذا عدلت عن خنق الحريات والاضطهادات وشرعت في تنفيذ المطالب المستعجلة » كما قيد المؤتمرين بأن « يعاهدوا الله على تنفيذ محتويات هذا الميثاق »

وأضاف تحت عنوان « في منعطف خطير » أن السعيد الذي لم يلق عليه القبض أثناء حملة الاعتقالات التي تعرض إليها قادة الحزب وجد نفسه وحيدا في الميدان، وسواء بعد ذلك قد تغير موقف الإدارة أم لا، فإنه تحمل مسؤولية فتح باب الحوار معها، على أساس

إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتحقيق المطالب التي أقرها المؤتمر الأول لكتلة العمل الوطني المنعقد بتاريخ 25 اكتوبر سنة 1936 مما جعل بعض الوطنيين، حسب ما ورد في الكتاب المذكور، « ينتقدونه ويتحدثون عنه أحاديث يشم منها عدم الرضا عن الاتصالات التي قام بها مع الإقامة العامة » .

هنا تجدر الإشارة إلى أنه لولا هذه المبادرة الجريئة التي عرضته إلى انتقاد من بعض إخوانه « الوطنيين الذين لم يتعرفوا على حقيقة تفكيره ولم يسبروا غور شخصيته » لبقيت دار لقمان على حالها، ولاستمرت سياسة القمع والتعسف عدة سنين دون أن تجد إدارة الحماية أمامها سلطة وطنية لتفتح معها باب المفاوضة إذا ما عزمت على تغيير الخطة الاستعمارية التي كانت تنهجها إزاء رجال الحزب الوطني. ولعل إدارة الحماية ما قررت عدم إلقاء القبض على السعيد إلا لتحتفظ لنفسها بمجال لفتح باب الحوار مع الوطنيين إن اقتضى الحال ذلك.

فالسعيد كان على يقين أنه، رغم قيامه بهذه المحاولة تحت مسؤوليته الخاصة، كان يقصد من وراء الاتصالات بالإقامة العامة ملء الفراغ السياسي الذي خلفته حملة الاعتقالات في صفوف الوطنيين، وذلك بحمل سلطات الحماية على العدول عن سياسة الاضطهاد وخنق الحريات والشروع في تنفيذ مطالب الشعب المغربي، كما نص على ذلك الميثاق الوطني، إيمانا منه أن الرجوع إلى سياسة التفاهم هى الوسيلة الوحيدة في تلك الظروف للإفراج عن المعتقلين السياسيين وتمكين إخوانه في الحزب الوطني من متابعة النضال الذي عاهدوا نفسهم عليه لصالح البلاد.

فنحن إذن بعيدون كل البعد عن أي احتمال من شأنه أن ينسب للسعيد نية الخروج عن خطة الحزب - كما زعم البعض - بل بالعكس عن كل افتراء باطل، كان شغله الشاغل هو الدفاع عن الهيأة السياسية التي كان ينتمي إليها، الشيء الذي جعله يقف أمام الخطة التعسفية التي كانت تنهجها إدارة الشؤون الأهلية بإيعازها لمخطط المتربصين الدوائر

بالحزب الذين كان يهمهم الاستفادة من وضع التوتر السائد. ونشير هنا أن إدارة الشؤون الأهلية هاته كانت دخلت آنذاك في نزاع قوى مع المقيم العام الجنرال نوكيس حول تغيير هذا الأخير لخطة الاضطهاد التي كان يسير عليها بعد أن تسببت له في حملة دعائية واسعة النطاق قام بها رجال الحزب وعلى رأسهم الحاج أحمد بلافريج بفرنسا والخارج، مما جعله يتخوف من عزله من منصبه ويبحث عن خطة سلمية لإيقاف هذه الحملة التي كانت قائمة ضده. فاتهز السعيد هذه المعطيات - بعدما تبين له أن الجنرال نوكيس كان يشعر بضرورة إيجاد حل للأزمة التي كان يتخبط فيها - للاستفادة من مفعول هذه الحملة الدعائية في الأوساط السياسية بفرنسا، فارتأى أن الوقت مناسب لفتح باب الحوار مع الإقامة العامة، سعيا في أن يجنى لصالح الحزب الوطني ثمرات العمل الدؤوب الذي يقوم به رجاله بالخارج.

ونظرة في محاضر الاجتماعات التي كانت تعقد بمعزل عن مسؤولي إدارة الشؤون الأهلية تدلنا على أن جميع الاتصالات بالإقامة العامة كانت ترمي إلى تحقيق أهداف معينة منصوص عليها في دفتر المطالب كالإصلاح الذي يجب إدخاله على الإدارة المغربية وبالخصوص على قطاع التعليم، والاهتمام بشؤون الفلاح المغربي مع إعطائه قطعا أرضية وحماية نظام ملكيته العقارية، والعناية بالهيآت الصناعية، والسماح للمغاربة بتأسيس جمعيات تعاونية وثقافية، ورفع الرقابة على الصحافة الوطنية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين قصد تصفية شاملة للجو السياسي.

فكون الإقامة العامة قبلت مبدأ التفاوض على أساس تحقيق هذه المطالب يدل على أنها غيرت خطتها وبرهنت على استعدادها لنهج سياسة التفاهم، مما يبرر مبادرة السعيد لربط الاتصال بها، ما دام هذا الاتصال لم يقع إلا بعد أن تيقن علم اليقين من عزم السلطة الحامية على فتح عهد جديد في علاقاتها مع رجال الحركة الوطنية، وذلك بالعدول عن سياسة القمع والاضطهاد والشروع في تنفيذ مطالب الشعب المغربي، علما منه أن تحقيق

هذين الهدفين اللذين ينص عليهما الميثاق الوطني كشرطين أساسيين لاستئناف الاتصال بإدارة الحماية، من شأنه أن يلغى به قرار « قطع كل تفاهم مع الحكومة » .

ومن جهة أخرى، فإن جميع ما وقعت المذاكرة فيه ودون في المحاضر كان يكتسي صبغة مشروع لا غير، وكان يستلزم اتفاق الحزب الوطني عليه بموافقة الحاج أحمد بلافريج الذي كان مقيما إذ ذاك بمدينة جنيف. فأذن للسعيد أن يسافر إلى سويسرا، لكن صادف وصوله إلى جنيف أن الحاج أحمد بلافريج كانت تجرى له عملية جراحية على رئته، فلم يتمكن من تبليغه مباشرة موضوع مهمته؛ فاتصل بالأمير شكيب أرسلان وأجرى معه حديثا دام أربع ساعات، وطلب منه إخبار الحاج أحمد بلافريج بما جد في القضية التى جاء من أجلها، على أن يجيبه بعد خروجه من المستشفى بما يقر عليه قراره في شأن الاتصالات الجارية مع الإقامة العامة والحل السياسي المعروض على أنظاره. فراسل الحاج أحمد بلافريج السعيد في الموضوع، مستفسرا عن بعض النقط وموصيا بالتزام موقف التحفظ في أخرى، وأخيرا بعد أخذ ورد صادق على الخطة المرسومة.

فكيف يأتي الأستاذ عبد الهادي بوطالب بعد ذلك ويدعي أن شكيب ارسلان انخدع بعدما اتصل به سعيد حجي، وأنه سمع من شخصية وطنية مغربية تقييما مؤيدا لخطة المقيم العام. فهل يظن أن سلطات الحماية هى التي فرضت على السعيد السعى لتحقيق أهداف الحزب الوطني كما أثبتت في محاضر الجلسات. فتعليق الأستاذ المذكور يدعو إلى الاقتناع بأن تحقيق هذه الأهداف هى في الأصل حلول مقترحة في خطة المقيم العام، وليست نتيجة المفاوضات التي جرت بين الطرفين.

« وكيف يأتي الأستاذ غلاب اليوم - يقول المرحوم الدكتور محمد زنيبر - ليحاول أن يوقع في روعنا أن سعيد حجي خرج عن خطة الحزب الوطني، واضطر أن يقوم بمساع جديدة، منها السفر إلى جنيف لتبرير موقفه، والحالة أن الحزب قرر أن يسير في نفس الخطة التي ينعتها المؤلف في مكان آخر بأنها « نوع من التفكير العملي » واتصل وفد

منه بالجنرال نوكيس معلنا عن « فتح عهد جديد بين الإدارة والوطنيين » . أى منطق يستعمل المؤلف في الحكم عن سلوك سعيد حجي وفي التحدث عنه بلهجة لا تخلو من تشكيك حينما يقول: « ومع ذلك كان بعض المتحمسين لمحاولة سعيد حجي يظن أنها خففت المحنة عن بعض المعتقلين » ؟

فإذا كان السيد غلاب غير مقتنع بما كان يظنه هؤلاء المتحمسون فليرجع إلى مذكرات أبي بكر القادري - صفحة 479 - حيث ورد على الهامش:

« أتيت بهذه التفاصيل والجزئيات لتكذيب ما كتبه البعض في مذكراته من أن الموقف الذي اتخذناه كان على حساب الوطنيين المعتقلين، كما يصحح ما كتبه الأخ غلاب من أن خروج المعتقلين لا علاقة له بهذه المحاولات » .

ومن دماثة خلقه، كان سعيد حجي رحمه الله يتقبل بصدر رحب جميع الملاحظات والانتقادات التي كانت توجه إليه، وكان يجيب عنها بكل ما رزقه الله من لباقة وسعة خاطر؛ بل وصل به الحال إلى المطالبة بلجنة تحكيم لتنظر في الملاحظات الموجهة إليه، وهو سلفا قابل لما تصدره من حكم، سواء كان معه أو ضده.

فلله در الشاعر عبد الرحمن حجي، شقيق السعيد الأكبر، حيث قال:

ما رأوا شهما مصلحا بانيا إلا سعى من خلفه ألف هادم

وقدما قال أحد الشعراء:

متى يبلغ البنيان يوما تمامه إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

فنم يا سعيد محروسا بعين الله التي لا تنام، وخذ عبرة مما قاله بعض الحكماء: « كفى بالتجارب تأديبا وبتقلب الأيام عظة » .